

مسئولية طبية - إجهاض

القضية ١٩٩٠/٢٩ جنايات الشهداء

١٩٩٠/١٧٨ كلى شبين الكوم

الطعن بالنقض رقم ١٨٧ / ١٩٩٠ تتابع

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكرة

بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : الدكتور /..... - متهم. محكوم عليه - طاعن. محبوس بسجن شبين الكوم العمومى.

وموطنه المختار مكتب الأستاذ / رجائى عطية المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب - القاهرة.

ضد : ١ - النيابة العامة.

٢ - السيدة.....

فى الحكم : الصادر من محكمة جنايات شبين الكوم فى القضية ١٩٩٠/٢٩ جنايات الشهداء - ١٩٩٠/١٧٨ كلى شبين الكوم - والقاضى حضوريا فى ١٩٩٠/١٢/١٥ بمعاينة الطاعن الدكتور (.....) بالسجن لمدة ثلاث سنوات لما أسندت إليه، وألزمته المصاريف الجنائية وبإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ - ١٠١ ج على سبيل التعويض المؤقت وألزمته المصاريف المدنية ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة.

التقرير بالطعن : قرر المحكوم عليه بالطعن بالنقض على هذا الحكم بسجن شبين الكوم العمومى برقم ١٨٧ فى ١٩٩٠/١٢/١٧، وأرسل إلى نيابة شبين الكلية برقم ٤٦٥ بذات التاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧.

إيداع أسباب الطعن : أودع دفاع الطاعن الأسباب قلم كتاب.....بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣ برقم..... تتابع

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعن بأنه :

فى يوم ١٩٨٩/١٢/٢٥ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية

١ - بصفته طبيباً - اسقط عمداً امرأة حبله هى (.....) باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك بأن شق رحمها وأخرج الجنين فأدى ذلك لإسقاطها ؟

٢- جرح (.....) عمداً بأن شق رحمها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً، ولكن الجرح أفضى إلى موتها.

وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١/٢٣٦، ٢٦١، ٢٦٣ من قانون العقوبات.

معالم رئيسية بالأوراق :

وكانت نقطة شرطة الناعورة قد تلقت فى ١٩٨٩/١٢/٢٧ !!! بلاغا بوفاة (.....)، بمنزل والدها، حيث انتقل لفحص الجثة طبيب الوحدة الصحية - الدكتور (.....)، وأورد بتقريره أنها توفيت بنزيف رحمى شديد ولا يمكنه الجزم بسبب الوفاة، وبسؤال والد المتوفاة (.....) أورد بأن المتوفاة ابنته وتدعى (...) وشهرتها (.....)، وأنه نقلها من منزل زوجها إلى منزله لإصابته بنزيف وبمجرد وصولها لمنزله أغمى عليها وتوفيت قبل أن يتمكن من إحضار طبيب، وبسؤال الأب المذكور :

س : هل تسبب أحد فى وفاتها عمداً أو إهمالاً.

ج : لا ابد ده النزيف اللى نزل عليها هو السبب فى وفاتها.

وأضاف لدى سؤاله أن زوجها موجود بالعراق (!!؟) - هذا وبسؤال شقيق المتوفاة (.....)، أورد بأنه علم من والده بوفاة شقيقته نتيجة نزيف شديد وبأنها توفيت أمس ١٩٨٩/١٢/٢٦ الساعة ٩ مساءً - وبسؤاله :

س : هل تسبب أحد فى وفاتها عمداً أو إهمالاً ؟

ج : لا أبداً هى ماتت من النزيف اللى نزل عليها.

وبسؤاله عما إذا كانت توجد مشاكل أو خلافات لشقيقته المتوفاة مع أحد أفراد الأسرة أو أحد الأهل ؟

ج : بادر فوراً وأجاب لا أبداً مفيش مشاكل خالص وكانت مثل فى الأخلاق (!!؟) وفى حالها.

وبسؤال والده المتوفاة.....، أورد بأن أبنيتها المتوفاة " أرسلت لنا فى الدار بأنها مريضة شوية وذهبت أنا وزوجى إلى منزل ابنتنا وقالت أنا تعبانة شوية وأخذتها وذهبنا للمنزل بتاعنا

واحنا فى السكة قالت لى يا أمه أنا نازل علىّ نزيّف شديد وعرف والدى (!!!؟) بأن عندى نزيّف وبعد كده أغمى عليها وتوفيت على طول ". وأضافت أنها توفيت أمس ١٩٨٩/١٢/٢٦ الساعة ٩م، وبسؤال الأم المذكورة :

س : هل تسبب أحد فى وفاتها عمداً أو إهمالاً ؟

ج : لا أبداً ده علشان نزل عليها نزيّف شديد خالص.

س : هل ابتنتك كانت حاملاً قبل وفاتها ؟

ج : لا أبداً لم تكن حاملاً خالص لأن زوجها مسافر برة فى العراق من حوالى سنة (!!!؟)

وبسؤالها عما إذا كانت توجد مشاكل بين ابنتها المتوفاة وأحد افراد الأسرة أو أحد الأهالى ؟
بادرت فوراً وأجابت:

ج : لا أبداً مفيش مشاكل خالص.

هذا وبسؤال شيخ البلدة..... أورى بأن معلوماته تفيد ما تقدم ذكره، ونفى بدوره أن أحداً تسبب فى وفاتها عمداً أو إهمالاً، وردد هو الآخر أنه لا توجد لها أى مشاكل خالص - وأضاف : وكانت أخلاقها كويسة (!!!؟) وهم عالم غلبة (!!!؟) - وبعد ذلك ورد تقرير الدكتور.....
اخصائى النساء والتوليد بمستشفى.....، والذى كرر أن الوفاة نتيجة نزيّف رحمى شديد، وأنه تبين له (خلافاً لما قرّره وصممت عليه الأم) أن المتوفاة حامل فى حوالى أربعة عشر أسبوعاً، وأن عنق الرحم مفتوح، وأنه يوجد داخل الرحم تجمعات دموية شديدة ولم تكتمل عملية الإجهاض بواسطة طبية للإسعاف لهذه الحالة مما أدى إلى وجود نزيّف شديد أدى إلى هبوط حاد فى الدورة الدموية والتنفسية.

توفقت بذلك الشبهة فى أمر الوفاة وسببها، وفى أنها نتيجة تفريغ لحمل اجتهدت أسرة المتوفاة ما وسعها الجهد فى حجبها، وتوخت أسرة المتوفاة ما وسعها التوخي لاختفائه، ونشطت أسرة المتوفاة ما وسعها النشاط لستره وكتمانه.. وإذ اتصل الأمر بالنيابة العامة — فإن أسرة المتوفاة لم تجد بداً من التسليم بما انكشف من أمر الحمل الذى اجتهدت وتوخت ونشطت لحجبه واختفائه وشدة كتمانه.. أما " التفريغ " وكيف جرى، ومن أجراه، فذلك مسألة يلزمها اجتهاد وتوخ ونشاط وحرص من نوع آخر - " لأن وراءه مسئولية من نوع آخر يتوجس منها أمثال هؤلاء البسطاء على تواضع معرفتهم وسذاجة الأساليب والطرق والوسائل التى يلجئون إليها للتخلص من الجنين السفاح فى مثل هذه الأحوال !

فبسؤال الأم.....(ص٤/١٧)، لم يسعها إلا الإقرار بأن..... المُسَعِفَ بأسعاف الشهداء — قد أسر إليها أن ابنتها.... حامل ولأنها تريد التخلص من الحمل وتخشى وتخاف أن تقول لهم، فذهبت إلى ابنتها تسألها واجفة، لأن زوجها — زوج ابنتها بالعراق منذ عام، فاعترفت لها ابنتها

بأنها حامل سفاحا من غير زوجها وأخبرتها بالفاعل..... قالت الأم (ص ٢٠/٧) :

" أنا رحت لبنتي.... وسألته أنت حامل.. فهي قالت أيوه وراحت معيطة وأضافت الأم أنها أحببت أن تستر على ابنتها، فأنا كنت عايزة ادارى على بنتى ".... " وأنا كنت عاوزة ادارى على الموضوع ..(ص ١٨/٥) وأنها استأمنت واستعانت فى ذلك بمستودع سرها : أختها..... (ص ٢١/٨) وأورت بأن كلتاهما كانت تعلم بأن ابنتها المتوفاة حامل، وبأنهما تريدان التخلص من الحمل السفاح :- أيوه أنا عرفتهم إن ابنتى.... حامل وأنا عايزة أنزل الجنين " ..(ص ٢١/٨) ..

وبسؤال..... (ص ٢٤/١١) - المسعف بإسعاف الشهداء، لم يسعه إلا أن..... على ما أورت به الأم..... فأقر بأن المتوفاة لجأت إليه وكاشفته بهواجسها عن الحمل، وطلبت إليه مساعدتها، " أنا عايزاك تشوف لى حاجة " (ص ٢٦/١٣) .. وأضاف (ص ٢٦/١٣) أنه أسر بالأمر إلى أمها.....، وقال لها " بنتك بتسألنى على حقن وبنتك حامل وانتي ما بتشوفيش لها صرفة ليه ؟!! (ص ٢٦/١٣) وأضاف أنه كان يعرف من زملائه أن زوج المتوفاة مسافر إلى العراق، ولذلك أخذت الأم فى البداية بالنبا، وقالت له : " متقلش على بنتى حامل (ص ٢٦/١٣) .. ثم أضافت قائلة بعد أن استوعبت الكارثة، طيب حنعمل أيه ؟! ويعدين سكتت... (ص ٢٦/١٣) .. كما أضاف أن بداية هذه الوقائع كانت من شهر تقريبا (ص ٢٧/١٤) ، بأن الوفاة حصلت يوم ١٩٨٩/١٢/٢٦ بناحية كفر نادر مركز الشهداء.

وبسؤال..... خالة المتوفاة (ص ٣١/١٨)، أفصحت عن أنها كانت قد تقابلت مع ابنة اختها (المتوفاة) الجمعة الموافق ٨٩/١٢/٢٢ وأن المتوفاة كشفت لها همها وقالت لها " أنا متشككة انى حامل " (ص ٣٢/١٩)، ص (٣٣/٢٠)، كما أورت الخالة المذكورة بأن أختها..... أم المتوفاة قد حادثتها بعد ذلك فى الأمر، ولكنها ادعت أن أختها لم تخبرها - رغم الاستعانة بها - بأن ابنتها المتوفاة حامل !!!

وبسؤال..... (ص ٣٦/٢٣) .. اقرت بأن.... جاءت يوم ١٩٨٩/١٢/٢٥، وفاتحتها فى الأمر، وقالت لها عن ابنتها المتوفاة : " أنا متشككة فيها أنها حامل "، فأنا قلت لها طيب اسبقينى ورحت عند الكوبرى وهى راحت جابت..... من بيت جوزها بعد كده.. إلخ (ص ٣٦/٢٣) .. وأضاف (ص ٣٧/٢٤) : ويعدين..... قالت احنا لازم نسقط الحمل علشان جوزها فى العراق بقاله سنة وهى حامل من..... (أيضا ص ٣٩/٢٦) ..

وبسؤال..... (ص ٥٧/٤٤)، نفى أنه عاشر المتوفاة أو أنها حملت منه، وقال : "محصلش بس الى أعرفه ان البنت كانت أخلاقها وحشة وأنه كان فيه خلاقات بينها وبين زوجها لأن الناس كانت بتتكلم عليها لأن أخلاقها سيئة !!! (ص ٥٨/٤٥) .. وبسؤاله " بماذا تعلل حمل..... ؟ أجاب : " أنا أعرف أنه كانت أخلاقها وحشة وأنها على علاقة برجالة " (ص ٥٨/٤٥) .. وبسؤاله : وبماذا تعلل ما جاء بأقوال..... من أنك كنت على علاقة جنسية ب..... وبأن المجنى

عليها المتوفاة أخبرتها بذلك ؟ أجاب وهي بتقول كده علشان أنا كنت قلت لجوزها أن.....
منحرفة !!

هذا وبالنسبة لواقعة الإجهاض، أوردى الثلاثي ١ (الأم) ٢ خالة المتوفاه
٣ بأنهن ذهبن والمتوفاة..... إلى عيادة الدكتور..... (الطاعن) ، فقام بالكشف
عليها، وتقاضى نظير الكشف عشرة جنيهات ونصف، وأخبرهن بأن..... حامل بالفعل فى
أربعة شهور حسب رواية.....، وفى ثلاثة شهور حسب رواية.....، وأن الأم..... قالت
إحنا لازم نسقط الحمل علشان جوزها فى العراق بقاله سنة.. (ص ٣٧/٢٤)، (ص ٣٩/٢٦)..
وأضفن أن الطبيب (الطاعن) قبل إجراء العملية مقابل مائة جنيه، وفى قصة هذه الإجهاض،
اتفق الثلاثي المذكور فى أشياء واختلفن فى أشياء أخرى..

فعلى اتفاقهن، أن الطبيب (الطاعن) أجرى إجهاضا، اختلفن فى مسائل أساسية جدا فى
القصة التى رددتها كل منهن، مع أنهن سئلتن بفواصل زمنية تتيح لهن الترتيب والإعداد والاتفاق
على رواية واحدة..

فقالت الأم..... أن أحدا منهم لم يدخل إلى حجرة الكشف مع ابنتها والطبيب سوى
مرمضة - قالت الأم (ص ٢٢/٩). " فهو وافق وطلب إن إحنا نطلع برة أوضة الكشف ودخلت
وياه الممرضة بتاعته وكانت..... و..... خارج الأوضة وبعدين لما قال لى أنها حامل طلعت
بره وقلت لهم أنه هو بيقول أنها حامل وأن هو هينزل الجنين " (ص ٢٢/٩).." هو دخل مع
الممرضة وأخذ بنتى أوضة الكشف وبعد حوالى عشرة دقائق طلع والممرضة معاها صحن فيه
قطعتين لحم وقال الجنين هينزل بعد عشرة أيام .." وهى قامت (بعد العملية) كويسة وسليمة
ومكش عندها نزيف ولا حاجة ".

هذا وإذ أوردت الأم..... بما تقدم، وخلصته أن أحدا منهن لم يكن بحجرة الكشف وقت
الاجهاض الذى تتحدث عنه، فأن..... خالفته وناقضتها فى ذلك مخالفة ومناقضة صارخة،
فقالت (ص ٣٧/٢٤) أنها والأم.... قد حضرنا معا هذا الإجهاض بحجرة الكشف، وقالت وبعدين
خد البنت وأمها دخلت معاها وأنا دخلت معاها ولما دخلنا أوضة الكشف الدكتور رقدنا على
السريير... الخ (ص ٣٧/٢٤) وكررت ذات المعنى ص ٤٠/٢٧ ،

وكما اختلف الثلاثي هذا الاختلاف الجوهرى جدا فى وصف حدوثه الاجهاض ومن
حضرها، وهى حدوثه لا يمكن بتاتا أن يقع فيها مثل هذا الخلاف الجوهرى، ناهيك بالتناقض
الجسيم الصارخ، اختلفن أيضا فى مسألة أخرى غاية فى الأهمية هى ما اتصل بالأدوية والروشتة
المزعومة، وهو اختلاف يورى بأن وراء الأكمة ما سعت وتسعى هؤلاء النسوة إلى اخفائه
وحجبه وكتمانه !!!

فالأدوية التى يصفها طبيب، ناهيك بطبيب متخصص عارف، غير الأدوية التى يجربها الجهلة

والبسطاء.. والطبيب يصف الأدوية بروشتة، والبسطاء يشترونها مباشرة من الصيدليات !!! وقد عثروا بمنزل المتوفاة على كمية من الأدوية مسجلة فى محضر النيابة، وفى تقرير المعامل الذى أوضح أنه ليس منها ما يستخدم فى علم الإجهاض الذى يعرفه الاطباء المتخصصون أو ما بعد الإجهاض.. وفى مسألة الأدوية وقع بين ثلاثى النسوة اختلاف هائل وتناقض بين..

فقد سألت الأم..... (ص ٢٣/١٠) " هل قام الطبيب بإعطاء نجلتك أى أدوية ؟ " فأجابت : " أيوه هو أداها حقنتين قبل العملية

س - وما الذى حدث بعد ذلك ؟

ج - أحنأ رحنا على البلد وبنتى راحت بيت جوزها وأنا روحت على بيتنا..

ولم تقل أن الطبيب وصف لها دواء أو كتب لها روشتة أو طلب إليها شراء دواء أو إعطاء ابنتها دواء !!!

وبسؤال.....(ص ٣٥/٢٢) هل قام الطبيب بإعطاء..... أى أدوية ؟

ج - معرفش !!!

وبسؤال..... قالت (ص ٤٠/٢٧) : " وكتب لها روشتة وقال تاخذ حقنتين الصبح وحقنتين آخر النهار علشان ينزل بقية الجنين ولمدة عشرة أيام " - وبإعادة سؤالها (ص ٤١/٢٨) : هل قمت بشراء وصرف الأدوية التى وصفها الطبيب ؟ - أجابت " أيوه خالتها.... هى أشتريت الدواء " .

س : ما قولك فيما قررته..... من أنها لا تعرف ما إذا كان الطبيب قد صرف أدوية من عدمه؟
ج : لا هو كتب لها أدوية فى روشتة.

وإزاء هذه التناقض الجسيم جدا - المريب جدا جدا، لن تجد النيابة بدا من إجراء مواجهة، (ص ٤١/٢٨) ،

ملحوظة : " قمنا باستدعاء..... وقمنا بمواجهتها بأقوال الشاهدة الحاضرة فقررت بصحتها (!!!؟) وأن الطبيب كتب روشتة أدوية عقب انتهاء العملية "

س : ما هو مكان الاحتفاظ بهذه الأدوية ؟

ج :..... ادتنى الدواء (!!) وبعدين خدته منى تانى على الكوبرى (!!!) وقالت..... انتى تاخدى الدواء ده وتروحي فهو الدواء غالبا عند بيت جوز.....!!!!

وبسؤال الأم....(ص ٤٣/٣٠) فى هذه الواقعة الهامة، إزاء هذا التضارب، لم تزد الأمر إلا غموضا وريبة !!!

س : ما قولك فيما قررته كل من..... و..... من أن الطبيب قد كتب روشتة علاج بها أدوية ل..... ؟

ج : أيوه هو كتب لها حقن وروشته وبعد ما صرفناها قال لنا (!!!!) وروهالى وراح واخذ الروشته منا واحنا أخذنا الحقن وادينها لـ..... (!!!)

س : ما قولك وقد قررت فى بدء أقوالك أن الطبيب لم يصرف أى أدوية لـ..... ؟

ج : أنا باحسب (!!!!) أن هى أدوية شرب من عيادته (!!!) ولكن هو كان كتب روشته بحقن وبعد ما اشترينا الحقن أخذ منا الروشته.

هذا وقد جاء تقرير المعامل قاطعا فى أن ما عثر عليه من أدوية وحقن بمنزل المتوفاة، ليس من الأنواع المستخدمة طبيا للإجهاض.

ولأن هذه النقطة هامة جدا، ومؤثرة جدا، ومربية جدا، فأن الأستاذ المستشار المحامى العام أمر فى " الاستيفاء " الذى أمر به (ص ٥٣/٤٠) بسؤال والدة المتوفاة..... عن مكان صرف الدواء، وكذا سؤال الصيدلى الذى قام بصرف الدواء منه.

وبناء على ذلك، عاودت النيابة سؤال..... فى هذه النقطة، فإذ بها تهرب هروبا حاداً مما كانت قد قالت.. ففى ص ٥٩/٤٦ سألتها النيابة، فأجابت : -

س : من أين أحضرت الأدوية التى تناولتها..... ؟

ج :..... هى التى أشرت الأدوية (!!!) من اجزاحانة معرفش اسمها أيه (!!!!) ومعرفش هى أخذت..... ولا لأ (!!!!)

ولذلك أمرت النيابة بطلب..... بجلسة تحقيق ١٩٩٠/٢/٣

ومن المسائل التى لا تفوت، أن هناك فقط، وبعد أن بدأ الخناق يضيق حول النسوة فى المسألة المربية المتصلة بالأدوية والروشته المجهولة، والإلحاح فى السؤال عنها واستجلائها، وبدلاً من أن تتقدم..... لسماع أقوالها أولاً بجلسة تحقيق ١٩٩٠/٢/٣ كأمر النيابة، تقدمت قبلها..... وفى ذات التاريخ ١٩٩٠/٢/٣ المحدد لسؤال..... فى النقطة التى اضطربت فيها رواية..... من يومين لتسجل فى محضر النيابة طلباً مفتعلاً بالادعاء المدنى قبل الدكتور، لذر الرماد فى العيون، وتحويل الأنظار والشبهة، عن طريق " الإيهام " الساذج الخبيث بأن قصتهن حقيقية، وبأن الادعاء قبل الطبيب المجرم (!!!) واجب فرضته رغبة الثأر والانتقام والتشفى ممن تسبب فى وفاة ابنتها !!! - وذلك تصرف مفضوح الافتعال، لأنه لا يتسق ولا يتفق ولا يتمشى بتاتا مع المقدمات السابقة التى شفت فيها هذه الأم نفسها عن أن اجهاض ابنتها - ايا من كان فاعله أو فاعلاته، عملٌ من أعمال الإنفاذ وشد الأعراض، يحمد لصاحبه - أو لصاحباته - حتى وأن أخفق السعى بحكم القضاء والمقادير فيه !

على أنه بسؤال.....، (ص ٦١/٤٨) فيما قالتة الأم..... من أن..... هى التى اشترت الدواء - زادت..... الأمر اضطراباً وتضارباً وريبة..

س : هل قمت بشراء أدوية للمجنى عليها لـ..... التى وصفها المتهم ؟

ج : أنا رحمت مع..... (تراجع أقوال..... التى قالت معرفش) علشان نشترى الدواء من الاجزاخانة بس أنا معرفش اسم الاجزاخانة (ألا تعرف مكانها ووصفها والإرشاد عنها على الأقل ؟!!) وأنا وقفت بزه و..... اشترت الدواء(..... قالت معرفش !!!)

س : هل تعرف اسم تلك الصيدلية واسم مديرها ؟

ج : لا أنا معرفش !!!

إزاء هذا المزيد من الاضطراب والتضارب والريبة، عادت النيابة العامة تسأل..... (ص ٦٢/٤٩) :

س : من الذى قام بصرف تذكرة الأدوية... ؟

ج :.....

س : ما قولك فيما قررته..... من أنها كانت تصاحبك لمكان الصيدلية وأنتك ذهبت واشتريت الأدوية بينما هى انتظرتك خارج الصيدلية ؟

ج : محصلش !

س : هل تعرفى اسم مدير الصيدلية الذى صرفت منه تلك الأدوية ؟

ج : لا !!!!

هذا وقد جاء تقرير معمل كيمائى طنطا، قاطعا فى أنه لم يعثر بالعينات الحشوية المأخوذة من جثة المتوفاة..... على أى من المواد أو الأدوية أو العقاقير، أو الأملاح المستخدمة طبيا فى الإجهاض.

وبسؤال الطاعن (ص ٤٦/٣٣)، أورى بأن المدعوة..... حضرت إلى عيادته بالفعل صاحبة سيدة لا يعرفها، وطلبت فحصها، وكشف عليها فوجدها حاملاً فى الشهر الرابع، وأخبرها بذلك، فطلبت..... منه إجهاضها فرفض.

وبسؤال.... (ص ٦٤/٥١)، نفت ما ادعته النسوة الثلاثة، وأوردت أنها تومرجية بالعيادة، ومسئولة عن نظافتها، وأنها لا تذكر ما إذا كانت من تدعى.... قد جاءت إلى العيادة من عدمه.

وعلى ذلك ضميما إليه تحريات صورية رددت ما ادعاه الثلاثى النسائى و" المريب....." أحيل الطاعن إلى المحاكمة بالاتهام بالقيد والوصف سالفى الذكر.

المحاكمة :

عاودت المحكمة سماع..... و.....، فرددتا ما كانتا قد أوردتا بالتحقيق، ولكن فى محاولة منهما ظاهرة واضحة جلية لرأب صدع الرواية الأولى وتغطية ثغراتها وإزالة تناقضاتها وتضارباتها، ومع ذلك لم تستطعا فك غموض وتضارب قصتهن حول الأدوية والروشة

والصيدلية التي ظلت مجهلة مجهولة !!!.. وزادت..... هذا التناقض والتضارب تناقضا وتضاربا وهي تسعى لرأيه، فادعت حكاية جديدة أمام المحكمة، قالت فيها " روحا جبنا الدواء ورجعنا على العيادة وخذ منا الروشة وكتب لها على حقن^(١) " لماذا وقد كتب واشتروا - وأين هذه الروشة الجديدة التي كتبها !!!؟"، وإداها حقنتين (قالت ص ٣٦/٢٣ وص ٣٧/٢٤ بالتحقيق وكتب لها روشتة وقال تأخذ حقنتين الصبح وحقنتين آخر النهار يوميا !!) وبسؤالها عن اشتري الدواء، قالت : أنا وخالتيها..... عكس ما قررته..... !!!؟ دخلنا الأجزاء وخالتيها..... قدمت الروشة ودفعت الفلوس واستلمت الدواء !!!؟ وبسؤال أمام المحكمة، اختلفت وتناقضت وتضاربت مع..... رغم التنسيق والترتيب والتستيف، فقالت..... طلعت تجيب العلاج بالروشة اللي كتبها الدكتور وأنا رحت معها وهي اشترته من اجزاخانة مخدش بالي منها (!!!) - س - هل دخلت معها الاجزاخانة !!!؟ ج : أنا كنت واقفة بره وهي اللي جابت الدواء وهي اللي دفعت الفلوس (راجع أقوال..... أنفا). ولذلك سألتها المحكمة : س - قررت..... أنك دخلت معها الاجزاخانة ودفعت ثمن الدواء ؟ (زادت..... على ذلك أن..... هي اللي قدمت الروشة واستلمت الدواء).. فأجابت.. " أنا قعدت على باب الاجزاخانة على ما هي جابت وطلعت أقصد أنا كنت واقفة على باب الاجزاخانة وهي اللي دخلت جابت الدواء ". وكما قعدنا في التحقيق عن بيان الاجزاخانة وصاحبها، قعدنا أمام المحكمة أيضا عن بيان هذه الأجزاء التي بقيت مُجهلة مجهولة حتى الآن !!

وضمينا إلى هذا التضارب القديم الجديد، أضافت القائلتان..... و..... تضاربا جديدا أمام المحكمة عن الوقت الذي استغرقته العملية، فبعد أن كانت قد اسغرقت عشر دقائق أو ربع ساعة في حكاية الثلاثي بالتحقيق (عشر دقائق في رواية..... ص ٢١/٩، وربع ساعة في رواية... (ص ٣٢/١٩)، إذ بالقائلتين..... و..... تأتيان أمام المحكمة بحكاية جديدة بالغة الاختلاف، لتغطية عدم اتساق الأولى مع القواعد والأصول الفنية، فتقول.... أن العملية استغرقت ساعتين (!!!)، وتقول..... أنها استغرقت ساعة واحدة.

كذلك أتت..... بحكاية جديدة، فقالت أمام المحكمة هو في الأول اداها حقن في ظهرها - وهي مقولة جديدة تماما لم تذكرها بتاتا بالتحقيق، وتتناقض كذلك مع تقرير الطب الشرعي الذي لم يورد وجود أى آثار لحقن في الظهر أو في العمود الفقري !!!.....

وبسماع دفاع المتهم / الطاعن - طلب أصليا الحكم بالبراءة، وساق حسبا هو مسجل بمحضر الجلسة، أن عماد الدليل في الدعوى هو الدليل الغنى وأن الشهود لكل منهن دافع للشهادة، وأن عماد الدعوى أن المجنى عليها ووالدتها هما اللتان ذهبنا للمتهم ولن ينكر الطبيب ذلك، ولكن لم يجر لها عملية الإجهاض - وأن الطبيب الشرعي قرر في تقريره أن المجنى عليها كانت

^١ قالت في موضع آخر أمام المحكمة حبوب وحقن !!!

حاملًا في ستة أشهر، وأورد التقرير أن فتحة عنق الرحم ٤×٣ سم.. وأضاف أنه يستحيل أن يقذف الرحم رأس الجنين، وأن إجراء الإجهاض تم بيد غير خبيرة مما أدى إلى النزيف الذى أحدث الوفاة. كما يستحيل أن يستمر النزيف لمدة ٤٨ ساعة لحين الوفاة لأن جسم الإنسان به ست لترات من الدماء ، كما يستحيل أن تجرى عملية إجهاض فى ستة أشهر وتخرج بعدها المريضة ماشية على رجلها، وأن المجنى عليها تعرضت ليد غير خبيرة وأنها أجهضت بالقرية. وأضاف أن هذه اليد لا يستبعد أن تكون يد الشاهد الرابع. وأن الدليل الثابت فى الأوراق لا ينطبق على ماديات الأمور. ولا يمكن للمتهم أن يقامر ويعمل العملية إلا إذا قام بعد القص بالخياطة لمكان القص. وأضاف أن الإجهاض لم يتم بالعيادة، وأن النزيف الدموى الغزير لا يمكن أن يستغرق أكثر من ساعتين، لأن جسم الإنسان به ست لترات من الدماء. وأضاف أنه جاء بالتقرير ما يدل على أنه تم الضغط على البطن من الخارج مما يدل على أن المجنى عليها أجهضت بطريقة بدائية فى القرية. كما وأضاف أن التقرير الكيماوى لم يعثر بأحشاء المجنى عليها على أى آثار لعقار من المجهضات مما يؤكد أن المتهم لم يكتب أية أدوية للمجنى عليها. كما وأن المعدة وجدت حالية.

وختم الدفاع مرافعته بطلب البراءة أصليا، وأبدى طلبا احتياطيا جازما بمناقشة الطبيب الشرعى فيما ورد على لسان الشهود.

الحكم

بعد سماع المرافعة على نحو ما سلف، حكمت المحكمة بحكمها المتقدم، والذى قرر المحكوم عليه بالطعن عليه بطريق النقض، للأسباب الآتية :

أسباب الطعن

أولا : القصور والإخلال بحق الدفاع وفساد الاستدلال :

اعتمد دفاع الطاعن، على التناقضات الهائلة بين الدليل القولى ممثلا فيما أورد به الثلاثى النسائى والأنف عرضه، وبين الدليل الفنى ممثلا فى تقرير الطب الشرعى، واثار الدفاع مطاعن حقيقية على حكاية الثلاثى النسائى، وعلى تقرير الطب الشرعى، وهى مطاعن ومآخذ لها أصلها الثابت بالأوراق. واثار الدفاع فيما أثاره من هذه المطاعن وتلك المآخذ، أن كل الموريات القولية والفنية تؤكد أن الإجهاض تم بالقرية بطريقة بدائية، بيد غير خبيرة، وأن لذلك مظاهر واضحة ثابتة لا تفوت منها :-

١ — أن فتحة عنق الرحم وجدت ٤×٣ سم وأنه يستحيل أن يقذف الرجم والأمر كذلك رأس الجنين.

- ٢ - أنه يستحيل فنيا وعلميا أن يستمر نزيف غزير - بغير وفاة - لثمانية وأربعين ساعة متتالية، لأن كل ما بجسم الإنسان لا يتعدى ست لترات من الدماء
- ٣ - أنه يستحيل فنيا وعلميا أن تجرى عملية إجهاض لحامل في ستة أشهر (أو حتى أربعة أو ثلاثة أشهر) وتخرج المريضة ماشية على رجليها.
- ٤ - وأنه يستحيل أن يستغرق نزيف بمثل هذه الغزارة أكثر من ساعتين.
- ٥ - وأنه لا يمكن لطبيب - ناهيك بطبيب متخصص فى العقد السادس - أن يترك مكان القصر بدون خياطة.
- ٦ - أنه يوجد بتقرير الطب الشرعى ما يدل على أنه تم ضغط على بطن المتوفاة من الخارج مما يدل على أنها أجهضت بالقرية بطريقة بدائية.
- ٧- أن التقرير الكيماوى قطع بأنه لا يوجد بآثار أحشاء المجنى عليها أى آثار لعقار من المجهضات مما يؤكد أن المتهم لم يكتب أية أدوية للمجنى عليها.

وهذا المأخذ مأخذ هام جدا له صداه الواسع جدا الظاهر جدا الجلى جدا فى التضاربات الهائلة التى وقعت فى حكايات الثلاثى النسائى والتى دعتنا إلى بيانها فى مستهل هذه المذكرة التى قدمنا بها لأسباب الطعن. والتى من الواجب التفتن إليها وإلى مغزاها عن بصر وبصيرة وأقسطها حقها، سيما وأن الثلاثى النسائى قعد عن بيان الاجزاخانة وصاحبها، فى الوقت الذى تورى القصة التى أسلفنا بيانها أن الأسرة تحالفت على ستر الأمر، وعلى التخلص من الجنين !!! مما يفرض التفتن إلى مسألة الأدوية، مهما ركبت فى ذلك شططا، لأن للحامل زوج، ولأن زوجها فى العراق من عام كامل، لأنها متضاربة من ناحية، ومتناقضة مع التقرير الفنى من ناحية، وتكشف عما يكون قد تم من ناحية ثالثة من وراء الأستار للتخلص من الجنين بطرق بدائية هى التى أدت إلى النزيف وإلى ما ترتب عليه، لذلك كله، فإن الدفاع استهل مرافعته بتتويه قرع به سمع المحكمة، هو أن التقرير الفنى هو عماد الدليل فى الدعوى، وختمها بطلب احتياطى جازم قرع به أيضا سمع المحكمة وحصلته فى إيرادها لمؤدى الدفاع، إلا وهو مناقشة الطبيب الشرعى فيما ورد على لسان الشهود... وهو طلب جوهرى جداً ولازم جداً، لأن الدليل الفنى هو عماد الدعوى، كما أثار الدفاع فى بداية مرافعته ولأن ما ورد على لسان الشهود من متناقضات متعارضة مع الدليل الفنى - منها مسألة حقنة الظهر التى لا أثر لها فى التقرير الشرعى - لم يكن أمام الطبيب الشرعى حين ناظر وشرح وفحص وكتب تقريره، ولأن ما أورده هؤلاء الشهود يحتاج بيقين إلى تعقيب فنى من الطبيب الشرعى. إلا أن يأخذ الحكم بالبراءة اكتفاء بهذا التناقض الصارخ البين بين الروايات القولية وبين التقرير الشرعى والأصول العلمية الفنية.

إلا أن الحكم المطعون فيه لم يقض بالبراءة، وأشاح فى الوقت نفسه عن هذا الطلب الاحتياطى الجازم والجوهرى. وقال فى معرض الإعراض عن هذا الطلب مالا يصلح رداً،

وجاوز ذلك إلى الاستناد، فيما ركن إليه للإدانة — على تقرير الطب الشرعى على علاقته، وعلى ما به من مآخذ، دون إجابة هذا الطلب الجازم بمناقشة الطبيب الشرعى، فيها وفيما جاء على لسان الشهود ولم يكن معروضا عليه. ففي بيان أسباب رفض هذا الطلب الجازم والجوهري، قال الحكم :

" أما عن طلب الدفاع الاحتياطي مناقشة الطبيب الشرعى فيما أدلى به الشهود من أقوال فلا ترى المحكمة محلا لاجابته فليس فى أقوالهم ما يتعارض مع تقرير الطب الشرعى الذى اثبت صراحة أن الإصابات المشاهدة بعنق الرحم تشير إلى إحداث أفرغ محتويات الرحم يمثل التصوير الوارد بمذكرة النيابة على الشهود، ومن ثم تلتفت المحكمة عن هذا الطلب الذى يرمى إلى مجرد إثارة الشبهة فى أقوال شهود الإثبات التى اطمأنت المحكمة إليها " !!

وما ساقه الحكم لا يصلح ردا، ويتضمن مصادرة على المطلوب، ويخوض فى مسائل فنية بحته ليست من العلم العام، ويخالف عن حقائق الدعوى. فمن المتواتر فى قضاء محكمة النقض أنه لايجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية (نقض ٦٠/١١/٢٨ — س ١١ — ص ٨٤٤، نقض ٦٠/١١/٢٩ — س ١١ — ص ٨٥٤، نقض ٦٠/١٢/١٩ — س ١١ — ص ٩١٨، نقض ٦٤/١/٢٧ — س ١٥ — ص ٩٢)، وأنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها (نقض ٦٨/٥/١٣ — س ١٩ — ص ٥٤٦، نقض ٦٩/٦/٢ — س ٢٢ — ص ٨٢٨)، وأنه لايجوز للمحكمة أن تبدى رأيها فى مسألة فنية لما يحتاجه ذلك من دراية فنية ليست من العلم العام (نقض ٨٥/٤/٢ — الطعن ٥٤/٧٥٧٠ ق المدونة الذهبية — عبد المنعم حسنى — الإصدار الجنائى — العدد ٢ / السنوات ٨١ / ٨٥ — ط ١٩٨٥ — رقم / ٩٣ — ص ٥٤) وأنه متى تعرضت المحكمة لرأى الخبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند إلى أسباب فنية تحمله، وهى لا تستطيع أن تحل فى ذلك محل الخبير فيها (نقض ٦٨/١/٨ — س ١٩ — ص ٣٤)

كما وأن قول الحكم أنه ليس فى أقوال الشهود ما يتعارض مع التقرير الطبى الشرعى، وأن ما أورده يمثل التصوير الوارد بمذكرة النيابة كما جاء على لسان الشهود — هذا القول ينطوى على اعتساف، ويخالف الثابت بالأوراق — فالثابت من تقرير الطب الشرعى نفسه، أن الطبيب الشرعى قام بمهمته فى ٨٩/١٢/٢٨ بعد محضر الاستدلال وقبل تحقيق النيابة، بينما الثابت من محاضر تحقيق النيابة أن الشهود سمعوا فيه، فى وقائع جوهريّة ومؤثرة جدا على الرأى الفنى — فى تواريخ لاحقة لمحضر الاستدلال ولاحقه لإرسال المهمة إلى الطب الشرعى، ولاحقه لتاريخ قيام الطبيب الشرعى بمهمته — فأول جلسات التحقيق كانت فى ١٩٨٩/١٢/٢٨، ثم بنفس اليوم ظهرا، ثم فى ٨٩/١٢/٣٠، ثم فى ٨٩/١٢/٣١، ثم فى ١٩٩٠/١/١، ثم فى ١٩٩٠/١/٣١، ثم فى ١٩٩٠/٢/٣، ثم فى ١٩٩٠/٢/٦، ثم فى ١٩٩٠/٢/٢٠ — كما وأن تقريرى المعمل الكيماوى،

وهما مؤثران بالتأكيد على رأى الطب الشرعى، مؤرخان ١٩٩٠/٤/١٢ و ١٩٩٠/٨/٦، كما وأن المحكمة استمعت بجلسة المحاكمة فى ١٩٩٠/١٢/١٥ إلى..... وأوردت كل منهما جديدا لم يسبق قوله، ولم تتضمنه مذكرة النيابة، ولم يكن أمام الطبيب الشرعى.

لذلك، فإن قول الحكم فى معرض رفض الطلب الاحتياطى الجازم بمناقشة الطبيب الشرعى فى المسائل الفنية المثارة، وفى التعارضات والتناقضات المثارة، وفيما جاء على لسان الشهود، هذا القول من الحكم ينطوى بلا مراة على اعتساف، وعلى مصادرة على المطلوب، ويخالف الثابت بالأوراق، ولا يصلح ردا، ويصادر مصادرة صارخة على حق الدفاع — وكذلك قول الحكم فى معرض رفض الطلب — أن هذا الطلب الجوهري الجازم يرمى إلى إثارة الشبهة، فهو بدوره مصادرة هائلة على مفهوم الدفاع نفسه، وعلى حق الدفاع بالتالى، ذلك أن فكرة الدفاع تقوم فى أصولها وفى مشروعيتها وسبب وجودها وتقريرها على حق المتهم فى إثارة الشبهة فى الأدلة التى تواجهه، ولا ينبغى بالتالى أن يؤخذ استعماله هذا الحق المشروع وصولا إلى هذه الغاية المشروعة سببا لرفض طلبه والمصادرة على حقه هذا.

وحاصل ما تقدم، أن الحكم المطعون فيه أشاح عن الطلب الجازم للدفاع سماع ومناقشة الطبيب الشرعى، واستند فى الوقت نفسه إلى تقرير الطب الشرعى كواحد من أدلة الثبوت فى إقامة قضائه بالإدانة، وساق تسبيبا لمنحاه هذا ما لا يصلح ردا، وينطوى على مصادرة على المطلوب وعلى خوض فى مسائل فنية بحثه ليست من العلم العام، وعلى اعتساف ومخالفة للثابت بالأوراق، وعلى مصادرة صارخة على حق الدفاع.

ومن المتواتر فى قضاء محكمة النقض أن طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين، يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة.

■ نقض ٨٠/٣/١٧ — س ٣١ — ص ٤٢٠

■ نقض ٧٧/٥/٢٣ — س ٢٨ — ص ٦٤٧

■ نقض ٧٣/٤/١ — س ٢٤ — ص ٤٥٦

■ نقض ٦٠/١٢/١٦ — س ١١ — ص ١١٠

هذا، وإذ كان تقرير الطب الشرعى هو أحد أدلة الإثبات فى قائمة أدلة الثبوت، وإليه ركن الحكم فإن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن أى سبب من الأسباب لا ينهض مبررا يعفى المحكمة من وجوب سماع شهادة من تمسك المتهم بسماعه من شهود الإثبات أو حتى شهود الواقعة — (على سبيل المثال — نقض ٧٧/٦/١٢ — س ٢٨ — ص ٨٥٣).

كما قضت محكمة النقض بأن :

حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته، وأنه لذلك لا تصح مصادرته ولو بدعوى إسقاط المحكمة له من عناصر الإثبات، لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفاً بما يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة.

■ نقض ٢٩/١٠/٧٢ - س ٢٣ - ص ١٠٨٧

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد يتعلق بما قد يبديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحق فلا تصح مصادرته في ذلك "

■ نقض ٣٠/٤/٧٢ - س ٢٣ - ص ٦٣٢

كما قضت محكمة النقض بأن :

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً فإذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم من سماع أقوال شاهدين عينهما تأسيساً على أنها لا ترى محلاً لسماعهما لكفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين، فإن ذلك يكون منها غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع، إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته، لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى.

■ نقض ١٦/٤/٦٢ - س ١٣ - ص ٣٥٠

ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه - أخل بحقوق الطاعن في الدفاع حيث قضى بإدانته دون أن يجيبه إلى طلبه الجازم سماع ومناقشة الطبيب الشرعي صاحب التقرير الطبي الشرعي (أحد أدلة الثبوت) الذي تمسك الطاعن بسماعه ومناقشته، كما شابه القصور في تسبب رفضه له، وساق مالا يصلح رداً، وينطوي على مصادرة على المطلوب، وعلى خوض في مسائل فنية بحتة ليست من العلم العام، وعلى اعتساف ومخالفة للثابت بالأوراق، وأنه إذا كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم قد اعتمد في قضائه بالإدانة على تقرير الطبيب الشرعي المذكور كدليل ثبوت فإنه يكون معيباً - فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وعن القصور - بفساد الإستدلال. الأمر الذي يجعله خليفاً بالنقض.

ثانياً : القصور، وفساد الإستدلال

ساق الحكم في تحصيله للواقعة، وفي قضائه بالإدانة، أن الطاعن قام قبل إجراء عملية الإجهاض التي نسبها إليه - قام بتخدير المجنى عليها في ظهرها، وهو إذ لم يبين مأخذ ذلك في الأوراق، فإنه جاوز في ذلك ما استحدثته..... في حكايتها في هذا الشأن أمام المحكمة،

فهى لم تتحدث عن تخدير، وإنما قالت : إداها حقن (لاحقنة واحدة) فى ظهرها " - والحكم إذ قعد عن بيان مأخذ ما ساقه واستند إليه، فإنه خالف الثابت بالأوراق حين حصل العبارة على أنها " تخدير " فى الظهر، بينما العبارة التى لم يبين مأخذها كانت تقول " إداها حقن فى ظهرها ". كما لم يتفطن الحكم وهو يسوق ما ساقه بغير بيان للمأخذ وبالمخالفة للثابت بالأوراق - لم يتفطن إلي التعارض والتناقض الجسيمين بين تلك القالة وبين تقرير الطبيب الشرعى الذى لم يرد به بتاتا وجود أي أثر لحقن فى ظهر المتوفاة أو فى عمودها الفقري (فى الوقت الذى صادر فيه على طلب الدفاع مناقشة هذا الطبيب) - فإذا كان ذلك - ثم أقام قضاؤه بالإدانة على هذا التحصيل الفاسد الذى لم يتفطن لما اعتوره، بما يعيبه بالقصور وفساد الاستدلال. فإذا كان ذلك، وكان من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة، بحيث لا يمكن التعرف على مقدار ما كان للدليل الفاسد من أثر فى تكوين عقيدة الحكم - إذا كان ذلك، استبان أن الحكم قد شابه القصور وفساد الإستدلال بما يجعله خليقا من ناحية أخرى بالنقض.

ثالثاً : القصور والخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق وفساد الاستدلال

ساق الحكم فى معرض قضاائه بالإدانة، نسبة إلى (.....)، أنها ذكرت أن الطبيب كتب بعد العملية أدوية فى تذكرة طبية اشترتها (هي) من إحدى الصيدليات.

وما أورده الحكم، واعتمد عليه، نسبة إلى الشاهدة (.....)، ينطوى على خطأ فى الإسناد، ويخالف الثابت بالأوراق، بيان ذلك أنه بسؤال (.....) (ص ٢٣/١٠)، س - هل قام الطبيب بإعطاء نجاتك أي أدوية ؟.. أجابت : - أيوه هو إداها حقنتين قبل العملية - س - وما الذى حدث بعد ذلك ؟ ج - - أحنأ روحنا على البلد وبنتي راحت بيت جوزها وأنا روحت على بيتنا. ولم تقل أن الطبيب وصف لها دواء أو كتب لها روصة أو طلب إليها شراء دواء أو أعطي ابنيتها دواء. ... وبسؤال (.....) بالتحقيق (ص ٤٠/٢٧) قالت إن التى اشترت الدواء (المزعوم) هي (.....) خالة المتوفاة، ولم تذكر (.....) ..وبإعادة سؤال (.....) (ص ٥٩/٤٦ بالتحقيق) أجابت : (.....) هي التى اشترت الأدوية!!!! ثم بمعاودة سؤال (.....) (ص ٦١/٤٨ بالتحقيق) قالت : "أنا رحت مع (.....) علشان نشترى الدواء" .. ولم تذكر (.....)، وبمعاودة سؤال (.....) (ص ٦٢/٤٩ بالتحقيق) قالت "(.....) " ولم تذكر (.....) كذلك أمام المحكمة، لم تذكر أيأ من (.....) و (.....) أن (.....) اشترت دواء، وإنما قالت (.....) " أنا وخالتها (.....) - ولم تذكر (.....) - وقالت (.....) : (.....) طلعت تجيب العلاج بالروشته"...

س - هل دخلت معها الأجراخانة ؟

ج - أنا كنت واقفة بره وهي اللي جابت الدواء وهي اللي دفعت الفلوس وأنا وقفت على باب الأجراخانة.. -

ولم تذكر (.....) فلا (.....) ولا (.....) ذكرنا أن (.....) اشترت دواء، ولا (.....) نفسها قالت أنها اشترت دواء — ومتى كان ذلك، وكان الحكم في تحصيله لأقوال شاهدة الإثبات (.....)، لم يتقطن عن بصر وبصيرة إلي هذا الاختلاف وهذا التناقض البين، وهو مهم جداً. ومسألة مهمة جداً ومؤثرة جداً علي وجه الرأي في الدعوى واستظهار حقيقة الواقعة — وساق في مدوناته نسبة إلي (.....) أنها قالت إنها هي قد اشترت دواء كتبه الطبيب في تذكرة طبية، فإن الحكم يكون بذلك قد شابه الخطأ في الإسناد، ومخالفة الثابت بالأوراق — وأنه إذا كان ذلك، وكان الحكم قد اعتمد في قضائه بالإدانة على أقوال هذه الشاهدة التي حصلها على غير وجهها، وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسادة، بحيث لا يمكن التعرف على مقدار ما كان للدليل الفاسد من أثر في تكوين عقيدة الحكم — إذا كان ذلك، استبان أن استدلال الحكم قد شابه من ناحية ثالثة فساد بما يستوجب نقضه.

رابعاً : القصور والخطأ في الإسناد، ومخالفة الثابت بالأوراق، وفساد الإستدلال.

أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالإدانة، فيما أقامه عليه، على أقوال كل من (.....) و(.....) أمام المحكمة، وقال في تحصيل شهادتهما أمام المحكمة أنها "لم تخرج عن مضمون ما قررته في تحقیقات النيابة العامة".

هذا وإذا كان من المقرر أنه وإن كان للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلي أقوال شاهد آخر، أو أن تحيل في إيراد أقوال الشاهد أمام المحكمة إلي أقواله بالتحقيق، إلا أن شرط ذلك أن تكون متفقة على ما استند إليه الحكم منها، ومتفقة على ما أحال الحكم عليه منها — (نقض ٨١/٤/١٩ — س ٣٢ — ٦٦ — ٣٦٦، نقض ٨٢/١١/٣٠ — الطعن ٤٣٤٨ لسنة ٥٢ ق).

إلا أن ما أورده الحكم من أن أقوال الشاهدين أنفتي الذكر أمام المحكمة لم تخرج عن أقوالهما في تحقیقات النيابة، لا يتفق وحقيقة الثابت بالأوراق، ويخالف عنها، وينطوى علي أخطاء ظاهرة في الإسناد. فكلتاها : (.....)، (.....)، قد خرجت أقوالهما أمام المحكمة واختلفت عن أقوالهما — في شأن واقعة الأدوية — عن أقوال كل منهما أمام النيابة — وقد سبق بيان ذلك في استهلالنا لأسباب هذا الطعن .. كما وأن أقوالهما قد خرجت واختلفت — في شأن الإجهاض المزعوم ومدته — عن أقوالهما أمام النيابة في تحقیقات، فبعد أن كانت مدة الإجهاض المزعوم عشر دقائق أو ربع ساعة، خالفت (.....) عن ذلك وقالت "ساعتين" وخالفت (.....) عن ذلك وقالت "ساعة" .. كما خرجت (.....) أمام المحكمة خروجاً واضحاً صارخاً عن أقوالها أمام النيابة، فاستحدثت أمام المحكمة أن الطاعن أعطي المتوفاة "حقن في ظهرها" .. وذلك كله لا يتسق معه ما أورده الحكم من أقوال المذكورين أمام المحكمة لم تخرج عما قررتا في تحقیقات النيابة العامة.

وإذ مؤدي ما تقدم أن الحكم شابه القصور، والخطأ في الإسناد، ومخالفة الثابت في الأوراق، فضلاً عن فساد الاستدلال — فإنه يشف في الوقت نفسه عن أن عناصر الواقعة قد اضطربت واختلت في عقيدة الحكم، وعن أنه لم يتفطن عن بصر وبصيرة إلي مواطن الاختلاف الهامة فيها، وإلي حقيقة عناصرها الأساسية. ذلك أن واجب المحكمة أن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق، وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي (نقض ٧٩/٣/٢٦ - س ٣٠ - ٨١ - ٣٩٤، ٧٩/٥/٦ - س ٣٠ - ١١٣ - ٥٣٠)، وبأن يتضمن حكمها ما يدل على مواجهة عناصر الدعوى والإلزام بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، وأن قصورها عن ذلك يعيب حكمها بالقصور في البيان.

■ نقض ٧٨/٤/٢٤ - س ٢٩ - ٨٤ - ٤٤٢

■ نقض ٧٩/٣/٢٩ - س ٣٠ - ٨٢ - ٣٩٩

■ نقض ٧٩/١١/٥ - س ٣٠ - ١٦٧ - ٧٨٩

■ نقض ٨١/٣/٢٥ - س ٣٢ - ٤٧ - ٢٧٥

■ نقض ٨١/١٢/٣ - س ٣٢ - ١٨١ - ١٠٣٣

ومتى كان ذلك، استبان أن ما اعتور الحكم من قصور وخطأ في الإسناد ومخالفة للثابت بالأوراق، قد أسلسه أيضاً إلي فساد في الاستدلال — الأمر الذي يعيبه من ناحية أخرى بما يستوجب نقضه.

لما تقدم

يطلب الطاعن :

أولاً : ضم المفردات للزومها لتحقيق أسباب وأوجه الطعن.

ثانياً : الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم والإحالة لمحاكمة الطاعن مجدداً أمام دائرة أخرى.

الحامى / رجائى عطية